

اقتصاد

فوق الطاولة

«حديدان» لم يعد وحيداً

علي محمود هاشم

للسبب المعروفة، تمرست مصارفنا العامة خلال سنواتها الأخيرة بجني أرباحها من جيوب ذوي الدخل المحدود. بحكم العادة، تفتقت قريحتها مؤخراً عن قروض لطيفة تتيح من خلالها لشقيقتها «السورية للتجارة»، جني ما تيسر من أرباح متاحة عبر جيوب هؤلاء تحت لافتة «دعم صمودهم»: تارة لشراء المواد الغذائية على دفعات شهرية، وأخرى كقروض لاقتناء السلع المعمرة.

على هذا المنوال، تتعمق ملامح الشيوخة على وجه مصارفنا العامة بعدما فقدت رغبتها في البحث عن زبائن جدد.. ولماذا تفعل، ما دام لديها «حديدان» الصامد الزمن في «الميدان»، لا شغفاً، وإنما احتياجاً إلى ترميم قدرته على تأمين أساسياته اليوم.. وغداً قد «يخلق الله ما تعلمون»!

من حيث توازن المسؤوليات، تضطلع المصارف بجزء وازن من العضلات العيشية التي تواجه «حديدان» الموظف، إحدى مسؤولياتها الجلية في ذلك، ترتب من خلال فشلها في تمرير التمويل إلى المطارح التنموية المختلفة تقلص آلام الاقتصاد ومعهم عموم المستهلكين ومن ضمنهم «حديدان»، ومع أن فشلها هذا يصنّفها كعمو اقتصادي له، فهي لا تتوانى عن الإغفال في «دعم صموده» عبر اقتناص أرباحها من العيشية وتحويل إنفاق شهره التالية، إلى جيب.

لكن، قد لا يبقى «حديدان» وحيداً «في الميدان» لفترة طويلة، إذ المرجح أن ينضم إليه آخريين: نعم، أفواج الدجاج!

فبتقاع للقرارات الحكومية، وعقب إسقاط ٧٪ من الفوائد المصرفية عن قطاع الدواجن «دعماً لصموده هو الآخر»، سيحظى «حديدان» بشركاء يحلون عن كاهله جزءاً من الخسائر المصرفية جراء الـ ٢٤٠ مليار ليرة المتجمدة برداً في خزائن مصارفنا بسبب العجز المستمر عن ضخها في الاقتصاد.

ومع ذلك، فلربما لا تسير العلاقة بين «حديدان» والدجاج على ما يرام، فقد يشوبها الكثير من الغيرة والحقد لأن قروضه تزيد في فوائدها بحسب ونصف عن فوائد الدواجن، على الرغم من أن كليهما بحاجة ماسة ومعلنة إلى دعم احتياجات نموه الأساسية، وقد يستفيض «حديدان» متسائلاً في دخيلته عن سبب المعاملة الحكومية التفضيلية للدجاجات طالما أنه يحقق للخزينة أرباحاً أكثر منها، مرة كفوائد مرتفعة للمصارف وأخرى كأرباح مباشرة «للسورية للتجارة».. لا بل لربما قد تصل به الشكوك حيال الحكومة التي تواظب على اعتباره «بوصله لهاء»، فهي مصارفيها أقرت - بطريقة فريدة- أن القدرة الشرائية عمت راتبه إلى الحدود التي بات معها بحاجة ماسة لقروض يشترى به مواده الغذائية!، فلماذا إذا ترفض معاملته كالدجاجات؟!

مع الأمل ألا تتم المساواة عبر معاملة الدجاج ك«حديدان»، يجدر التيقن بأن قروض «الدخل المحدود» بفوائدها المرتفعة، كانت وما زالت امتهاً لحاجات أصحابها تحقيقاً لغايات غيرهم، وهي في استمرارها بذلك ليست دون مخاوف اجتماعية، ولربما إن تجرأت المصارف على الإعلان عن أعدادها، فقد يبرهن ذلك عدد الرواتب التي تم احتجازها على خلفية فشلها في السداد.

لثلاثتنا البعض نوبة الاستنكار المعتادة من يقاظ «المخاوف الاجتماعية النائمة»، يجدر التنكير بأن تلك قروض ذوي الدخل المحدود خدمة جوهرية في حياة الموظفين والمصارف بأن معاً، إلا أن تفهم احتياجات «الدجاج» من الفوائد المنخفضة، يثير التساؤل حول طبيعة العدالة إزاء المتكاثرين بالبيوض، ومن يغلها بالولادة!

مكي لـ «الوطن»: خلاف في وجهات النظر مع جهاز الرقابة المالية حول بعض التكاليف تحقيقات في مالية ريف دمشق والعقوبات طالت رؤساء أقسام وشعب ومراقبين

عبد الهادي شباط

كشف مدير مالية ريف دمشق عامر مكي لـ «الوطن»، عن بعض الخلافات في وجهات النظر بين المالية والجهاز المركزي للرقابة المالية حول بعض التكاليف المالية، وأن هناك مباحثات مع الجهاز حول ذلك. وأفاد بأن هناك جملة من التحقيقات نفذها الجهاز المركزي للرقابة المالية طالت عدداً من العاملين في المالية، تصل نسبتهم لحدود ٨٪ من إجمالي العاملين في مالية الريف، وأن هناك عقوبات صدرت بناءً على هذه التحقيقات شملت بعض رؤساء الأقسام والشعب وعدداً من المراقبين وغيرهم.

وبيّن أن هناك تعاوناً مع الأجهزة الرقابية، من جهة تدقيق الأضابير والإطلاع على العمل، وسحب العينات، إضافة للحالات التي يكون فيها شكوى، إذ تتم متابعة الشكاوى بالتعاون بين المالية والمفتش للوقوف على نتائج تحقيق عادلة، تسهم في تحسين جودة العمل وكفاءته.

وأوضح أن هناك عملاً جاداً لإنهاء ملف التراكم الضريبي لدى مالية ريف دمشق، وأنه في هذا الخصوص تم الانتهاء من نهاية العام الجاري (٢٠١٩)، على مستوى الأرباح الحقيقية ومتوسطي الدخل، وحتى نهاية العام ٢٠١٧ باستثناء بعض الملفات التي مازال التدقيق جارياً فيها، على حين يتم العمل حالياً على تقديم وتوزيع بيانات العام ٢٠١٨ للمكلفين من هذا القسم، وفي قسم الدخل (الأرباح

الحقيقية) هناك حالة متابعة، ويتم العمل على إنهاء التراكم حتى العام ٢٠١٦، لئصار بعدها التوجه للترجمات في العام ٢٠١٧.

وتوقع تحقيق تقدم في هذا الملف مع نهاية العام الجاري (٢٠١٩)، على مستوى الأرباح الحقيقية ومتوسطي الدخل، وخاصة مع العمل على التوسع في الأتمتة وتطبيقاتها، إذ إن هناك تعاوناً مع الفريق الاستراتيجي في وزارة المالية، لأتمتة مختلف الأعمال والخدمات المالية،

الدوائر عبر التدقيق فيها واستكمالها وإعادة توظيفها وفرزها، إذ تم الحفاظ على معظم هذه الأضابير بالتعاون مع الأماهي والوحدات الإدارية العاملة في هذه المناطق، وخاصة البلديات مثل بلدية عربين التي أسهمت بشكل فعال في الحفاظ على الأضابير المالية وحفظها في بعض مستودعاتها الأتمتة لعدم التعاقب بها أو إتلافها، وأن كل هذه الإجراءات نصب في الحفاظ على مصلحة المواطن وحقوقه والحفاظ على المال العام.

وبيّن أنه مازال هناك نقص في السيارات المخصصة للخدمة في مالية ريف دمشق من جهة عدم كفايتها في تنفيذ المهام والكشوفات التي ترغب المالية في تنفيذها في مختلف المناطق في ريف دمشق.

وحول قضية تفصيلية سالت «الوطن» عنها، حول توقف خطوط النقل لدى المالية عن تأمين إيصال العاملين في مابتي دمشق وريفها لعملهم صباحاً ونقلهم لمناطق سكنهم مع انتهاء الدوام، أوضح المدير أن السبب وراء ذلك هو انتهاء العقد السنوي الخاص بذلك العقد بما يخدم العاملين في المليات من أجل إيصالهم لمناطق سكنهم في ضواحي ريف دمشق، على حين أنه في حال لم تتم الموافقة على تجديد العقد في هذه الصيغة فسيتم الإكتفاء بتوقيع العقد بتأمين نقل العاملين لحدود مدينة دمشق، وأن هناك تنسيقاً مع وزارة المالية حول ذلك.



والخدمات التي تعمل عليها المالية والعمل على جودة هذه الخدمات بما يتوافق مع التوجهات العامة للحكومة.

ولفت مكي إلى أن مالية ريف دمشق تعمل على تأهيل وصيانة مختلف الدوائر المالية التابعة لها، وكان آخرها عودة مالية دوما للعمل، وقبلها مالية الزبداني، على حين يتم العمل على استكمال المليات التي مازالت تحتاج لأعمال التأهيل والترميم، مبيّناً أن هناك عملاً دقيقاً في التعامل مع السجلات والملفات المالية التابعة لهذه

وخاصة أن مالية الريف تعاني نقصاً حاداً في الكوادر البشرية وعلى وجه الخصوص الكفاءات والكوادر المدربة، وأنه على سبيل المثال مازال عدد الفريق الذي يعمل على إنجاز ملف التراكم الضريبي في المركز لا يتجاوز ١٣ شخصاً، لذا تتجه المالية لتوسيع كوادرها، بهدف ترميم النقص الحاصل في الدوائر المالية، والعمل على رفع كفاءة العاملين عبر برامج التدريب والتأهيل وزيادة مهاراتهم، ما يسمح بتنفيذ كل المهام

انخفاض العجز التمويني للمؤسسة السورية للحبوب مليار ليرة بعد الدمج

علي محمود سليمان

المطاحن بما يؤمن طاقة تخزينية دوغما للموسم القادم مع رفع الطاقة الطحنية لدى المطاحن العامة، وواقع عمل المطاحن الخاصة بما فيها المطاحن التي هي أيضاً قيد الإنشاء والتشغيل والتجريب إضافة إلى واقع الصوامع بالمحافظات. وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف أكد حرص الحكومة على توفير كل المتطلبات والاحتياجات التي تضمن استمرار توفير مادة القمح ومستلزمات إنتاج مادة الرفيف، وتذليل العقبات المالية والفنية التي تعترض عملية تطوير آلية العمل والإنتاج ورفع الطاقة الإنتاجية للمطاحن والصوامع وتوفير الكوادر الفنية المتخصصة التي تضمن استمرار أعمال الصيانة والتعميم وتشغيل خطوط الإنتاج وتوفير مادة الدقيق للمخابز وفق أفضل الشروط ومواصفات المطلوبة.

وإدعا إلى تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بزيادة الإنتاج كما ونوعاً والارتقاء بواقع العمل إلى أفضل المستويات التي تضمن الحد من الهدر والتقصي لحالات تهريب الدقيق، وزيادة الطاقة الطحنية في جميع المطاحن بحيث يكون الدقيق على نوعية ومواصفات واحدة في جميع المطاحن، واستمرار جميع الطاقات بشكل صحيح وتوفير الكوادر وفق الطرق القانونية المتبعة وكفاية الكوادر والمجهزين والتذليل الصعوبات التي تعيق تطور العمل وزيادة الإنتاج.

وأطلع المجلس على الخطوات التي قامت بها المؤسسة فيما يخص الهيكل التنظيمي الجديد والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة بمشاريع تعديل التعليمات الناظمة لعمل المؤسسة من عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال والمديرين المختصين بالمؤسسة السورية للحبوب.

وإدعا إلى تنفيذ الخطط والبرامج المتعلقة بزيادة الإنتاج كما ونوعاً والارتقاء بواقع العمل إلى أفضل المستويات التي تضمن الحد من الهدر والتقصي لحالات تهريب الدقيق، وزيادة الطاقة الطحنية في جميع المطاحن بحيث يكون الدقيق على نوعية ومواصفات واحدة في جميع المطاحن، واستمرار جميع الطاقات بشكل صحيح وتوفير الكوادر وفق الطرق القانونية المتبعة وكفاية الكوادر والمجهزين والتذليل الصعوبات التي تعيق تطور العمل وزيادة الإنتاج.

وأطلع المجلس على الخطوات التي قامت بها المؤسسة فيما يخص الهيكل التنظيمي الجديد والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة بمشاريع تعديل التعليمات الناظمة لعمل المؤسسة من عضو المكتب التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال والمديرين المختصين بالمؤسسة السورية للحبوب.

من منبر جمعية العلوم الاقتصادية اقترح لمترو بين دمشق وحلب ومدينة خلف قاسيون



البضائع القادمة من هونغ كونغ واليابان وتايوان وكوريا وتايلاند والفلبين وغيرها في ميناء سفنغافورة ليعاد تصديرها عن طريق سفن قادمة من إسبانيا وإيطاليا وألمانيا وغيرها من الدول، لتتحقق دخلاً سنوياً يعادل ٤٠ مليار دولار، لذلك فإن تجارة الترانزيت مورد مهم لسورية إذا تمت إدارته بشكل صحيح وليس ترانزيت مورد فقط وإنما عمليات تبادل تجاري ومناولة البضائع الأوروبية لشرق آسيا والخليج، وبذلك يمكن تحقيق دخل لا يقل عن ١٠ مليارات دولار سنوياً أي ما يعادل ميزانية سورية، ولذلك ضروري العمل على تنفيذ خط السكك الحديدية من بغداد إلى الساحل السوري.

ولفت إلى أن الصين قامت بمد خط سكك حديدية إلى إيران وهو يعمل حالياً، وتقوم إيران والعراق بمد سكة حديد بينهما، وإذا ما أكملت العملية بمد السكك من العراق إلى سورية فإن نافذة الصين إلى أوروبا ستكون عبر سورية وستصبح مركز الترانزيت المهم جداً ويدخل على سورية كميات كبيرة من القطع الأجنبي. ونوه بأهمية تطوير مطار دمشق الدولي وموانئ سورية من القطاع الخاص بما يحقق دخلاً للخزينة العامة يبلغ نحو ٣٠ مليار دولار على أقل تقدير، ويبدأ خلال ثلاثة أشهر، وهي الحلول الحقيقية وليس الوهمية، إضافة إلى تطوير العمل بالبطاقة الذكية وتعميمها على تسديد الفواتير من كهرباء وماء وهاتف وغيرها بما يخفف من حدر الوقت والجهد، مع ضرورة الإصلاح الضريبي ورفع الظلم عن مصالح بعض المتضررين من فرض ضرائب لا أصل لها من دون حق المواطن بالاعتراض الفوري.

علي محمود سليمان

تحدث عضو جمعية العلوم الاقتصادية الدكتور أحمد الزيات عن ثلاثة أسباب وراء ارتفاع سعر صرف الدولار مؤخراً، فهي مرتبطة بكون الطلب أكثر من العرض، وبضعف إيرادات الخزينة العامة من الدولار والسبب الثالث هو المضاربة على الليرة السورية. وفي محاضرته بعنوان «دور قطاع الأعمال ما بعد الأزمة» بين الزيات أن الحل لمشكلة ارتفاع سعر الصرف يكون عن طريق التصدير ومنح إعفاءات ضريبية وجمركية حقيقية وليست وهمية. ودعا إلى الاهتمام بفتح المشاريع الصغيرة إذا أردنا رفع الخزينة بأموال ضخمة، وإقامة مشاريع بنظام BOT لتوفير قطع أجنبي للخزينة، فمثلاً يمكن إقامة مشروع مترو دمشق - حلب أو مشروع إسكان في معربا خلف جبل قاسيون حيث تتوفر المياه من جهة خلف مشفى ابن النفيس بفتح نفق ٨ كيلومترات، وجعله مشروع إسكان ضخماً لشركات صينية تحديداً أو شركات أوروبية وإقامة مناطق صناعية مخدمه ببنية تحتية حقيقية مع وصلها بقطار أو مترو سريع لنقل البضائع والعمالة.

ولفت الزيات إلى أهمية تطوير الترانزيت في سورية حيث إنه يحقق عوائد مهمة للخزينة العامة، مبيّناً أن الترانزيت نوعان، إما مثل قناة السويس وهي مرور السفن من دون عملية إعادة التحميل والتنزيل ومبادلته للبضائع، وإما مثل سفن سفنغافورة حيث أصبحت تجارتها البحرية تعادل ٤٠ بالمئة من تجارة العالم البحرية، فهي تقوم بجمع

دعا إلى تصدير الحمضيات والملابس القطنية والصوفية ومستحضرات التجميل السورية

ليون زكي: مجالات تعاون واسعة وواعدة مع أرمينيا

خالد زنگلو

وبين أن التعاون في مجال التكنولوجيا يشمل «موضوع تقنية المعلومات (IT) والخبراء التقنيين على هذا الصعيد وبرامج الكمبيوتر وتطوير الطاقة المتجددة، كالتي تعتمد على الألواح الشمسية لتسخين المياه وألواح توليد الكهرباء بالتعرض للضوء، وهي التي تحتاجها سورية بحسب طبيعتها الجغرافية ومناخها وتبدع فيها أرمينيا».

وتتوقع مجال التعاون زراعياً لتتضمن «تطوير معامل الألبان (الجبن واللبن) في سورية ومزارع الدواجن والصناعات الغذائية (إنتاج معكرونة الباستا)، التي تشتهر أرمينيا بصناعتها، عدا تطوير مزارع الأسماك الحية في المياه العذبة والأعلاف (الذرة الصفراء)، وإنشاء مخبر لأمراض الأسماك، ومشروع زراعي لصناعة الكحول (البيرة بشكل رئيسي) والزراعة العضوية وتقديم برنامج تشارك الخبرات من قبل الخبراء».

وعدد رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني المواد والمنتجات التي تشتهر بوجودها سورية ويمكن تصديرها إلى أرمينيا، ومن المتوقع أن تلقى رواجاً فيها، ومنها: «البهارات بأنواعها والحمضيات والملابس القطنية والصوفية بأنواعها، ومستحضرات التجميل».

ولفت إلى أن المبادلات التجارية بين سورية وأرمينيا بإمكانها أن تسلك طريق النقل البحري عبر مرفأ جورجيا، وأن المطلوب من الجانب الأرميني إنشاء شركة شحن مشتركة لشحن البضائع من وإلى أرمينيا، ودعا إلى تزويد الطرفين بالترعة الجمركية والقانون الجمركي للبلدين، ومعلومات الضرائب والقيمة المضافة على البضائع ليتم دراستها واقتراح وإقرار التسهيلات اللازمة لزيادة حجم التبادل التجاري إلى المستوى المنشود».



علي محمود سليمان

كلها، وتتضمن مجالات التمويل والمشاريع المشتركة وتبادل الخبرات في الأصعدة كافة»، لافتاً إلى أن النشرة تعد خلاصة للاجتماعات السابقة المشتركة بين الجانبين والتي درست سبل التعاون السوري الأرميني المختلفة. وأشار إلى أن المواضيع المطروحة، والتي تضمنتها النشرة، متعددة وتشمل مجالات التعاون في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والزراعة وما يتفرع عنها «من تصنيع وتوريد قضبان سكك الحديد وأنابيب صناعية للري وتوريد وتصنيع معدات زراعية وتطوير مصنع الفولاذ في حماة وتطوير المنتجات التقليدية والحرف اليدوية وتصنيع وتطوير عدادات ساعات الكهرباء المنزلية والصناعية وصوامع حبوب معدنية بالإضافة إلى صناعة وتطوير معمل بطاريات مغلقة (GEL) للأليات والسيارات والمنازل وتطوير صناعة الزجاج، وإسليم الخاص بتعبئة الأدوية وزجاج الكريستال».

وكشف رئيس مجلس الأعمال السوري الأرميني ليون زكي عن جهود يبذلها المجلس لتطوير المبادلات التجارية ومجالات التعاون بين سورية وأرمينيا، والتي يمكن الارتقاء بها إلى أفق واسعة وواعدة في المدين المتوسط والبعيد، وفي ظل الحصار الخارجي الجائر جراء الحرب الظالمة التي تعيشها البلاد.

وصرح زكي لـ «الوطن» بأنه أجرى لقاءات عديدة مهمة مع المعنيين بالشأن الاقتصادي في أرمينيا، خلال زيارته إلى يريفان مطلع الشهر الجاري، وتلكت المباحثات بنتائج لاقية يجري العمل إلى ترجمتها على أرض الواقع لتؤتي أكلها على صعيد تطوير ونهضة الاقتصاد السوري وتخفيف وطأة العقوبات التي يعاني منها.

وبين أنه استعرض خلال اجتماعه برئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الأرمينية مارتين ساركيسيان، والذي ترأس الجانب الأرميني في مقر الاتحاد في يريفان «سبل التعاون السوري الأرميني على صعيد تبادل الخبرات وإنشاء مشاريع مشتركة (التشاكركية)، وذلك في مجالات الصناعة والتكنولوجيا والزراعة والتبادل التجاري واستعداد وجهوزية سورية لتصدير مواد ومنتجات تشتهر بها إلى أرمينيا»، وأضاف بأنه التقى أيضاً رئيس اتحاد الصناعيين والمستثمرين في أرمينيا أرسين غازاريان لهذه الغاية.

ونوه بأنه تقدم بورقة عمل، عبارة عن نشرة باللغتين العربية والأرمينية إضافة إلى الانكليزية، من «السوري- الأرميني» إلى أعضاء مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة «والذين بدورهم سيوزعونها على أعضاء الهيئة العامة للاتحاد، وبالتالي على الفعاليات التجارية والصناعية في أرمينيا